

إنجاز التقدّم المطلوب. فنظام الولاية، الإطار النظامي الذي يعامل النساء كقاصرات مدى الحياة، ما زال يؤثر سلبيًا على كافة أوجه حياة النساء ويقيّد حريّاتهن الأساسية تقييدًا شديدًا.

ومن المفترض للإصلاحات المعلن عنها أن تحمي النساء من التعنيف والتعسف لكنها تفتقر لسبل التطبيق اللازمة، ما يترك النساء في أوضاع بائسة. وما زال «عقوق» المرأة لوليّ أمرها (الأب، الزوج، الأخ أو حتى الابن) يعدّ جريمة، ما يجعل اعتراض وليّ الأمر كافيًا لتنفيذ كافة الحريّات الجديدة. وبينما يحقّ للمرأة قانونًا اليوم أن تقدّم على جواز سفر والدراسة في الخارج بنفسها، يمكن لوليّ الأمر أن يوقفها من مغادرة البلاد بتوجيه تهمة العقوق أو الهروب.

## حول دور الرعاية

يمكن لشكويّ كهذه من وليّ الأمر أن تؤدي إلى إيداع المرأة في دار الرعاية. فكما أوضحت القسط بإسهاب في تقريرها المعني بالسجون، تدعي هذه المؤسسات الحكومية للفتيات والشابات أن مهمتها توفير الرعاية والتأسيس للاستقامة الاجتماعية، والتربية الدينية، وتوفير التعليم والتدريب للفتيات والنساء «المنحرفات» اللاتي لا تزيد أعمارهن عن 30 عامًا، ممن صدر بحقهن أمر بالتوقيف أو بالحبس أو بأمر قضائي بإيداعهن فيها. ومن التهم التي تبرر إيداع النساء في دور الرعاية: التغيّب (الغياب عن المنزل أو «الهرب» منه) والقيام بأعمال تعدّها السلطات مخالفةً للأخلاق العامة مثل الجنس خارج إطار الزواج أو عقوق (الوالدين أو ولي الأمر)، وحتى جرائم القتل.

# “دور الرعاية” للفتيات والنساء في السعودية

ما يسمى بدور الرعاية هي في الواقع مراكز احتجاز للشابات والفتيات «المنحرفات» والمتهّمات من قبل ولي أمرهن بالعصيان أو العقوق. وفي غياب الملاجئ المستقلة تعدّ هذه المراكز المؤسسات الوحيدة التي تستقبل ضحايا التعنيف المنزلي على مستوى البلاد، وهي ذات المؤسسات الممكن احتجاز النساء فيها لمدد طويلة ولا يمكنهن الخروج منها إلا بإذن من ولي الأمر. وهذه التسمية تخالف واقع الحال، إذ أن هذه المؤسسات لا ترعى النساء ولا توفر لهن الحماية اللائقة من التعنيف المنزلي، بل تفتقر حياة النزيلة فيها إلى الحرية، ويحدّها التحكم من كلّ جانب، وتعاقب إن اتّهمت بالعصيان.

## نظام الولاية باقي دون إلغاء

خلال السنوات الماضية رفعت السلطات السعودية بعض القيود التي يفرضها نظام الولاية من على حياة النساء، بما في ذلك السماح لهن بالتقديم للحصول على جواز السفر بأنفسهن ومنحهن مساحةً قانونيةً أكبر فيما يتعلق بالشؤون العائلية، وتخفيف بعض القيود الفليضة على التخالط الجندري في المساحات العامة والسماح للنساء بالقيادة، وكلّ هذه الخطوات تصبّ في الاتجاه الصحيح، ولكنها أبعد ما تكون من

## الأوضاع داخل الدور



### خلاصة

خلالًا لمزاعم السلطات بتمكينها النساء وتكريسها حقوقهن فالاستخدام المستمر لما يسمى بمراكز الرعاية كمراكز احتجاز، على أساس نظام الولاية الظالم، يبين اقتنارها إلى الرغبة الصادقة بالتصدي لقضية حقوق المرأة في السعودية، والقسط تعتبر أي إصلاح معني بتحسين المرأة غير كافٍ ما دام ممنوعًا على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المشاركة في عملية الإصلاح وما دامت الدولة تصون الآليات النظامية التي تسهل الممارسات الأبوية.

وثقت القسط عددًا من دواعي القلق فيما يتعلق بسلامة ورفاهية سجينات مؤسسات الرعاية، منها حالات التعسف، والإهمال الغذائي والطبي، وتدني المعايير الصحية، والمعاملة القاسية والمهينة، والإكثار من استخدام الحبس الانفرادي. وقد تكرر تسرب الشكاوى والدلائل على حقيقة هذه الدور بين فينة والأخرى على شبكات التواصل الاجتماعي وبلغت الإعلام الرسمي أحيانًا، ووردت أنباء حول عدد من حالات الانتحار أو محاولات الانتحار داخلها.

## الإخلاء



### توصيات:

- ✓ الإلغاء الفوري والشامل لنظام الولاية، وإلغاء كافة الأنظمة والقوانين والممارسات التي تميّز ضد النساء.
- ✓ إلغاء كافة النصوص التي تلزم بموافقة ولي الأمر على الإخلاء عن نزيلات دور الرعاية.
- ✓ إلغاء كافة الأسس القانونية الممكن بموجبها محاكمة المرأة على "المقوق" أو "التغيب".
- ✓ السماح بتأسيس ملاجئ مستقلة لضحايا التعنيف المنزلي.

لا يمكن الإخلاء عن الفتيات والنساء من دار الرعاية إلا في حال استقبال محرمٍ رجلي لهن تحت ولايته. وإن لم يتوفر للنزيلة شخصٌ مستعدٌ لاستقبالها عند موعد الإخلاء، تحولها السلطات إلى "دار ضيافة" شبيهة بها، حيث تفرض عليها نفس شروط الإخلاء، ومن تبلغ من نزيلات دار الرعاية سنّ الثلاثين عامًا تحوّل إلى دار الضيافة أيضًا.

وفي سبتمبر 2018 طالب عضوٌ في مجلس الشورى وزارة العدل بإيقاف تقديم الشكاوى المتعلقة بالعقوق والتغيب والهروب، ولكن المجلس رفض التوصية. وقد أطلقت الناشطات والمدافعات عن حقوق المرأة منذ مدة حملات داعية لإلغاء نظام الولاية وحاولن في الماضي تأسيس ملاجئ لضحايا العنف المنزلي كبديلٍ مستقلٍ لدور الرعاية الحكومية، ولكن السلطات لم توفر تراخيص لإقامة هذه الملاجئ بل قامت باعتقال رواد هذا المشروع.